ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

"تطور العلاقات التركية ـ السعودية (2002 ـ 2025)"

إعداد الباحثة:

غدير حسين الطقش

باحثة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

الملخص:

يحلل هذا البحث تطوّر العلاقات التركية . السعودية خلال الأعوام الممتدة من 2002 حتى 2025 ، وذلك استناداً إلى نظرية الدور الإقليمي، الذي يفترض أن سياسات الدول تتشكل وفق تصورها لدورها ومكانتها ووظائفها داخل النظام الإقليمي. ويتوصل إلى أن الدور الإقليمي التركي منذ صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 تشكّل حول رؤية "تركيا المركز" التي تبنت انفتاحاً واسعاً على منطقة الشرق الأوسط، ما دفعها إلى بناء شراكات أمنية واقتصادية وثيقة مع المملكة العربية السعودية خلال العقد الأول. غير أن تبلور دور سعودي تقليدي قائم على حماية الوضع الإقليمي القائم وتوازناته، مقابل دور تركي اندفاعي يسعى إلى إعادة هندسة البيئة العربية بعد انتفاضات "الربيع العربي"، أدى إلى صدام بنيوي في التصورات والقيم والمصالح خلال الأعوام 2011–2018. فقد حاولت تركيا إعادة إنتاج النظام الإقليمي عبر دعم الإسلام السياسي وتوسيع نفوذها في سوريا والعراق ومنطقة الخليج، في حين تبنّت المملكة العربية السعودية دوراً مضاداً يسعى إلى حفظ الاستقرار ومنع التحول نحو التغيير الجذري. ومع ذلك، تكشف مرحلة ما بعد العام 2019 عن إعادة تعريف الدولتين لدورهما الإقليمي نتيجة متغيرات اقتصادية وأمنية ودولية، خصوصاً في ظل رؤية السعودية 2030 والأزمة الاقتصادية التركية، ما دفع بهما إلى التوصل إلى التهدئة، وإلى نمط جديد من تلاقي الأدوار يقوم على التعاون البراغماتي بدل التنافس الأيديولوجي. وبذلك، يوضح هذا التحليل أن العلاقات التركية . السعودية هي في جوهرها انعكاس لصراع وتنسيق أدوار إقليمية متغيرة، وأن مستقبلها مرشح للتحول من تنافس إلى شراكة وظيفية قائمة على تبادل المصالح والقدرات.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأيديولوجي، تركيا، المملكة العربية السعودية، أدوار إقليمية، النظام الإقليمي.

المقدمة:

تعدّ العلاقات التركية ـ السعودية واحدة من أكثر العلاقات الثنائية تعقيداً وتحوّلاً في بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2025. فقد تداخلت في تطوّر العلاقات التركية–السعودية مجموعة معقّدة من المحددات، شملت اعتبارات الموقع الجيوسياسي، وحسابات القوة الإقليمية، والتحولات الأيديولوجية، ومتطلبات الأمن القومي، إلى جانب تبدّلات البيئة الدولية وصعود الفاعلين من غير الدول. وقد أسهم هذا التداخل في تجاوز العلاقة الثنائية إطارها التقليدي، القائم على المصالح الدبلوماسية والاقتصادية، لتتحول إلى نموذج مركّب تتقاطع فيه أنماط متغيرة من التعاون والمنافسة والتهدئة وإعادة التموضع. كما تستند هذه العلاقة إلى روابط دينية ذات طابع رمزي، وتقاطعات تاريخية غير متجانسة، ومصالح اقتصادية متبادلة، الأمر الذي جعل مسارها شديد التأثر بتحولات النظام الإقليمي وإعادة توزيع الأدوار داخله.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، برزت تركيا كقوة صاعدة تسعى إلى إعادة تعريف دورها الإقليمي، وفق تصور يقوم على استعادة الدور العثماني التاريخي والتوسع في دوائر النفوذ الجيوسياسي عبر منطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل، شقّت المملكة العربية السعودية مساراً استراتيجياً قائماً على تثبيت دورها القيادي في العالمين العربي والإسلامي، وتعزيز مكانتها الاقتصادية والأمنية، واحتواء مسارات التغيير السياسي التي رافقت انتفاضات "الربيع العربي"، بما يتناسب مع رؤيتها لمفهوم النظام الإقليمي واستقراره.

وفي هذا السياق، شهدت العلاقات التركية ـ السعودية مسارات متعارضة اتسمت أولاً بمرحلة تقارب وتعاون بنّاء بلغت ذروتها بين (2002–2011)، تمثلت في توحيد مواقف سياسية تجاه قضايا شرق أوسطية حساسة، وتنامي التبادل التجاري، وتنسيق المواقف بشأن الأمن الإقليمي. غير أن مسار العلاقات بدأ يتجه إلى التوتر منذ العام 2011، نتيجة اختلاف المقاربات تجاه انتفاضات " الربيع العربي"، واحتضان تركيا لجماعة الإخوان المسلمين، ثم جاءت قضية الصحفي جمال الخاشقجي عام 2018 لتشكل مرحلة الذروة في التصعيد، وتؤدي إلى تجميد العلاقات دبلوماسياً وسياسياً وإعلامياً.

ومع حلول العام 2019، بدأت مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاستراتيجي بين الطرفين، فرضتها التحولات البنيوية في البيئة الإقليمية والدولية، متجسدة في الضغوطات الاقتصادية على تركيا، وصعود الرؤية السعودية 2030، وتبدلات السياسات الأمريكية والإيرانية، وتراجع مركزية الصراع الأيديولوجي بالمنطقة. وقد ترافق هذا التحول مع قناعة متبادلة بضرورة تجاوز الإرث الخلافي وتأسيس مقاربات مرنة قادرة على توظيف المصالح المشتركة، الأمر الذي جرى تجسيده بزيارات رسمية رفيعة المستوى، وتفاهمات تجارية واقتصادية، وتنظيمية، وصولاً إلى مشهد التهدئة المستقر نسبياً بحلول عام 2025.

وبناءً على ما تقدم، يتناول هذا البحث مسار تطور العلاقات التركية . السعودية عبر مرحلتين: مرحلة التقارب والتنافس (2002–2018)، التي يحلَّل خلالها إطار التقارب ودوافع التعاون من جهة، وجذور الخلاف والتوتر من جهة أخرى؛ ثم مرحلة إعادة التموضع والتهدئة (2019–2025)، بما تتضمنه من دوافع إعادة الترتيب ومحركات التهدئة، إضافة إلى استشراف آفاق التطور المستقبلي لهذه العلاقات في ضوء التحولات الإقليمية والمتغيرات الاستراتيجية المستمرة. ويسعى البحث إلى تقديم قراءة تفسيرية معمّقة، من خلال تحليل كيفية تفاعل كل من تركيا والمملكة العربية السعودية مع النظام الإقليمي، وصياغة الأدوار الاستراتيجية، وتحديد العوامل التي أسهمت في التنافس والتقارب بينهما خلال عقدين ونيف.

اشكالية البحث:

كيف تطورت العلاقات التركية . السعودية بين الأعوام (2002–2025)، وكيف انتقلت هذه العلاقات من مرحلة التقارب والتعاون إلى مرحلة التوتر والصراع ثم إلى مرحلة إعادة التموضع والتهدئة، وما مدى مساهمة العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل هذا التحول وفقاً لمقاربة الدور الإقليمي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ما هي دوافع التقارب التركي . السعودي خلال الفترة (2002–2011)، وما المتغيرات الداخلية والإقليمية التي ساعدت على توثيق التعاون بين الدولتين؟

– كيف أسهمت المتغيرات البنيوية والإقليمية بعد انتفاضات "الربيع العربي" عام 2011 في تعميق الخلاف التركي . السعودي؟

– ما هي الدوافع التركية ـ السعودية في التوجه نحو نمط التهدئة بعد العام 2019، وما المتغيرات البنيوية التي فرضت إعادة ترتيب هذه العلاقات؟

هل يعكس التحسن الذي شهدته العلاقات التركية ـ السعودية بعد العام 2021 تحولاً مستداماً، أم أنه مجرد إعادة تموضع مرحلي يخدم مصالح سياسية مؤقتة؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بفهم مسار العلاقات التركية ـ السعودية وتحليل ديناميكاتها الداخلية والخارجية، ويمكن تحديد أهمها على النحو الآتي:

– تحليل مسار تطور العلاقات التركية ـ السعودية من خلال تتبع مراحل التقارب والتوتر، والتهدئة عبر الزمن.

– تفسير دوافع التقارب والتعاون (2002–2011) عبر رصد السياسات الخارجية والاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي دفعت الطرفين إلى بناء شراكات تنسيقية.

– تحديد الأسباب الجوهرية للخلاف والتوتر التركي ـ السعودي (2011 –2018) ، مع التركيز على القضايا الإقليمية الشائكة.

– تحليل دوافع نمط إعادة التموضع والتهدئة بين الدولتين ما بعد العام 2019، من خلال دراسة المتغيرات الداخلية في كل دولة، والتحولات في النظام الإقليمي والدولي، والضغوط الاقتصادية والسياسية.

– كشف طبيعة الدور الإقليمي لكل من تركيا والمملكة العربية السعودية، وكيف أسهم إعادة تعريف هذا الدور في نشوء التنافس ثم التنسيق بينهما.

– تقييم تأثير العوامل الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في تطور العلاقة الثنائية، وخاصة بعد إطلاق رؤية السعودية 2030 وتحولات الاقتصاد التركي.

– استشراف آفاق العلاقات التركية ـ السعودية، عبر تحليل فرص التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي، وإمكانية تشكل محور إقليمي جديد.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أهم التحولات في العلاقات الإقليمية بالشرق الأوسط خلال الفترة الطويلة الممتدة لحوالي أكثر من عقدين من الزمن (2002–2025)، عبر دراسة مسار العلاقات التركية ـ السعودية بوصفهما قوتين محوريتين في المنطقة. وتظهر قيمة الدراسة في تحليلها للعوامل التي نقلت العلاقات من التعاون إلى التوتر ثم إلى نمط التهدئة، وفي توظيفها لمقاربة الدور الإقليمي لفهم كيفية إعادة تشكيل سياسات الدولتين استجابة للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

حدود البحث

الحدود الزمنية: يركز البحث على دراسة تطور العلاقات التركية ـ السعودية منذ العام 2002 مع تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم حتى العام 2025

الحدود المكانية: يتركز نطاق البحث المكاني على دول منطقة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، تركيا والمملكة العربية السعودية.

الحدود الموضوعية: يتمحور موضوع هذا البحث حول تحليل طبيعة التطور الزمني للعلاقات التركية ـ السعودية من مرحلة التعاون إلى مرحلة التنافس ثم مرحلة إعادة التهدئة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي في تفسير مراحل تطور العلاقات التركية . السعودية عبر تتبّع مسارها التاريخي والسياسي خلال الأعوام (2002–2025). كما يستند إلى مقاربة الدور الإقليمي لفهم كيفية تأثير صياغة كل دولة لدورها الإقليمي وتوظيفه بما يخدم مصالحها.

تقسيم البحث:

يتوزع هذا البحث على مطلبين رئيسيين، يضم كل منهما فرعين على النحو الآتي:

المطلب الأول: مرحلة التقارب والتنافس في العلاقات التركية ـ السعودية (2002 ـ 2018)

الفرع الأول : دوافع التقارب والتعاون التركي ـ السعودي (2002–2011)

الفرع الثاني : أسباب التنافس والتباعد التركي . السعودي (2011–2018)

المطلب الثاني: مرحلة إعادة التموضع والتهدئة في العلاقات التركية ـ السعودية (2019 ـ 2025)

الفرع الأول: دوافع التهدئة وإعادة ترتيب العلاقات التركية ـ السعودية

الفرع الثاني: آفاق التطور المستقبلي للعلاقات التركية ـ السعودية

المطلب الأول: مرحلة التقارب والتنافس في العلاقات التركية ـ السعودية (2002–2018)

مثّلت العلاقات التركية – السعودية إحدى أكثر العلاقات الإقليمية ديناميكية في الشرق الأوسط، نظراً لطبيعة التفاعل المعقد بين الدولتين ضمن بيئة إقليمية مضطربة، تجتاحها صراعات القوة وترتيبات إعادة هيكلة النظام الإقليمي بعد أحداث "11 أيلول 2001"، ثم الغزو الأمريكي للعراق، مروراً بانتفاضات "الربيع العربي" وما نتج عنها من تحولات في توازنات الأدوار، وصولاً إلى مرحلة إعادة التموضع الإقليمي بعد العام 2018. لقد أنتج هذا المسار التاريخي مزيجاً متداخلاً من التقارب والتنافس والتوتر والتعاون المتجدد، الأمر الذي يجعل دراسة هذه العلاقة ضرورة علمية لفهم نمط التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، باعتبار أن الدولتين يشكلان ثقلاً اقتصادياً وعسكرياً ودينياً يجعل من العلاقة بينهما مكوناً رئيسياً في هندسة النظام الإقليمي.

إن تتبع مسار العلاقات التركية . السعودية يكشف أن هذه العلاقات لم تكن مستقرة، بل أتت متغيرة متقلبة، انتقلت من التقارب الاستراتيجي في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى التنافس الحاد بعد العام 2011، خصوصاً عقب الأزمة السورية والأزمة القطرية، ثم تطورت العلاقات إلى مرحلة التهدئة وإعادة التموضع بدءً من العام 2019، وصولاً إلى مستوى من التنسيق يتجاوز البعد الثنائي إلى محاولة بناء أطر تعاون مؤسسي جديد في مجالات الأمن والاستثمار والطاقة والدفاع.

إن هذه التحولات لا تفسَّر فقط عبر المتغيرات الداخلية للدولتين، بل أيضاً من خلال إعادة تعريف الطرفين لأدوارهما الإقليمية، وصعود قوى جديدة، وأزمات النظام الدولي، وفشل مشاريع الهيمنة الإقليمية، الأمر الذي أعاد إنتاج مسار جديد للعلاقات التركية ـ السعودية قائم على البراغماتية والتكيف في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: دوافع التقارب والتعاون التركي . السعودي (2002–2011)

شهدت المرحلة الممتدة من العام 2002 حتى 2011، تقارب تركي . سعودي واتسمت بقدر كبير من الانسجام السياسي وارتفاع مستوى التنسيق الدبلوماسي وتوسّع المصالح الاقتصادية المشتركة. ويمكن تفسير هذا التقارب من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد السياسي، البعد الاقتصادي، والبعد الأمني – الإقليمي

أولاً: البعد السياسي والاستراتيجي للعلاقات التركية ـ السعودية في مرحلة التقارب

لقد شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 نقطة تحول استراتيجية دفعت تركيا إلى إعادة بناء مكانتها الإقليمية استناداً إلى رؤية جديدة للسياسة الخارجية تقوم على الانفتاح على العالم العربي، وتعزيز الأدوات الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتقليص الاعتماد على الغرب. فوجدت هذه الرؤية التركية الجديدة في المملكة العربية السعودية شريكاً محورياً في الاستراتيجية الإقليمية، بحكم امتلاك المملكة العربية السعودية عناصر قوة دينية واقتصادية وجيوسياسية، فضلاً عن ما تشكله من وزن عربي مركزي في القيادة. لذلك، اتجه الطرفان معاً نحو بناء أسس مشتركة من التعاون السياسي، تجلت في ارتفاع مستوى الزيارات الدبلوماسية واللقاءات الثنائية.

وقد ازداد مستوى التقارب بين الدولتين خلال فترة الأزمة العراقية بعد العام 2003، إذ تشارك الطرفان موقفاً مناهضاً لتقسيم العراق، ورافضاً لتصاعد النفوذ الإيراني داخله، الأمر الذي دفع تركيا والمملكة العربية السعودية إلى تنسيق مواقفهما داخل الجامعة العربية

ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن مستقبل الدولة العراقية. وتشير الوثائق الدبلوماسية التركية الصادرة خلال الفترة بين عامي 2004 و2008 إلى أن تركيا اعتبرت المملكة العربية السعودية عنصراً أساسياً في رؤيتها لمعالجة الانقسام الطائفي في العراق، انطلاقاً من كون المملكة تمتلك تأثيراً مباشراً على المؤسسة السنية العراقية (الخارجية التركية، 2008).[1]

ثانياً: البعد الاقتصادي في مرحلة التقارب التركي ـ السعودي

توازى التقارب السياسي مع نمو متسارع في العلاقات الاقتصادية للدولتين، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من أقل من 1.5 مليار دولار عام 2002 إلى ما يقارب 5.7 مليارات دولار عام 2010، مع توسع الاستثمارات السعودية داخل السوق التركية، وبروز الشركات التركية كمقاول رئيسي في مشاريع البنية التحتية السعودية (الهيئة السعودية للإحصاء،2011) [2]. وقد أسهم ذلك في تعزيز قنوات التواصل بين النخب الاقتصادية في الدولتين، وهو ما عبّر عنه تأسيس مجلس الأعمال السعودي – التركي وتوقيع عشرات الاتفاقيات التجارية.

ثالثاً: البعد الأمني ـ الإقليمي في مرحلة التقارب التركي ـ السعودي

ارتبط التقارب الأمني بتطورات الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001، إذ نسقت أنقرة والرياض تبادل المعلومات حول شبكات التمويل والدعم اللوجستي للجماعات الإرهابية. كما اتحدت مصالحهما في مواجهة مشروع التمدد الإيراني، خاصة في سوريا ولبنان والعراق، مما خلق أرضية استراتيجية مشتركة لاستمرار العلاقات في وتيرة التعاون والتقارب. ومما يعزز هذا التحليل للسياسة السعودية في منطقة الشرق الأوسط، أنها خلال تلك المرحلة كانت تبحث عن شركاء إقليميين قادرين على موازنة الدور الإيراني الإقليمي، وقد مثلت تركيا خياراً ملائماً في ظل التراجع العربي وانشغال مصر بقضايا داخلية [3].(Smith,2019)

الفرع الثاني: أسباب التنافس والتباعد التركي . السعودي (2011–2018)

تمثل الفترة الممتدة بين الأعوام 2011 و2018 مرحلة انتقالية فارقة في العلاقات التركية – السعودية، حيث تحوّل التقارب السياسي إلى تنافس استراتيجي حاد، نتيجة تراكم عوامل بنيوية وإقليمية مرتبطة بانتفاضات "الربيع العربي"، وتغير موازين القوى، وتصاعد التباينات الأيديولوجية بين تركيا والمملكة العربية السعودية، وانخراطهما في قضايا أمنية متعارضة داخل الإقليم. ويمثل هذا التحول أحد أهم مفاصل الدراسة، لأنه شكّل الأساس البنائي لأزمة العلاقات بين الطرفين لاحقاً.

أولاً: تباين الموقف التركي ـ السعودي من انتفاضات "الربيع العربي" والقضية المصرية (2011 –2013)

شكّل اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" عام 2011 نقطة تحوّل مفصلية في مسار العلاقات التركية–السعودية، إذ أفضت التطورات الإقليمية المتسارعة إلى بروز تباينات جوهرية في الرؤى والاستراتيجيات بين الطرفين. فقد تبنّت تركيا منذ المراحل الأولى للانتفاضات

[1] أرشيف وزارة الخارجية التركية،(2008) ، تقرير عن العلاقات الإقليمية، وزارة الخارجية التركية، أنقرة، ص 212

[2] الهيئة السعودية للإحصاء، (2011)، التقرير التجاري السنوي، الرياض، ص 144

[3] John, Smith, *Middle East Power Shifts*(2019) ،Routledg London، p. 77

العربية سياسة داعمة للقوى السياسية المرتبطة بحركات الإسلام السياسي، ولا سيما "جماعة الإخوان المسلمين" في كل من مصر وتونس وسوريا، في إطار تصور استراتيجي يقوم على توظيف الأيديولوجيا كأداة فاعلة في السياسة الخارجية، والرهان على الشرعية الانتخابية والتحالفات الشعبية بوصفها مدخلاً لتوسيع النفوذ الإقليمي التركي في مرحلة ما بعد الأنظمة السلطوية التقليدية (أوغلو، 2010).[4]

في المقابل، انتهجت المملكة العربية السعودية مقاربة مغايرة، تمحورت حول أولوية الحفاظ على استقرار بنى الدولة الوطنية ومؤسساتها، ورفض مسارات التغيير الثوري التي رأت فيها تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي وللتوازنات القائمة في منطقة الشرق الأوسط. وقد انعكس هذا التوجه في دعم المملكة للأنظمة التقليدية أو القوى المناهضة للإسلام السياسي، باعتبار أن صعود هذه التيارات من شأنه إحداث اختلالات بنيوية في النظام الإقليمي العربي، وفتح المجال أمام قوى إقليمية منافسة لتعزيز نفوذها (هينيبوش،2015) .[5] وأسهم هذا التباين في المقاربتين في تعميق حالة التصادم الاستراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية في عدد من قضايا الشرق الأوسط المعاصرة.

وقد تجلّى هذا الصراع بوضوح عقب الإطاحة بحكم "جماعة الإخوان المسلمين" في مصر عام 2013، حيث اعتبرت المملكة العربية السعودية أن التطورات المصرية تمسّ أحد الخطوط الحمراء المرتبطة بأمنها القومي، وتعكس ضرورة مواجهة أي محاولة لإعادة إنتاج مشروع الإسلام السياسي في المنطقة. في المقابل، رأت تركيا في التحول السياسي الذي شهدته مصر انتكاسة استراتيجية أضعفت موقعها الإقليمي، ووصفت ما جرى بأنه "انقلاب عسكري" على الشرعية المنتخبة، ما دفعها إلى تبني خطاب تصعيدي، واستخدام أدوات دبلوماسية وإعلامية وإقليمية لمعارضة النظام المصري الجديد، الأمر الذي عمّق من حدة التوتر في العلاقات التركية–السعودية خلال تلك المرحلة (كوك، 2017).[6]

إن هذا التباين في الأدوار عكس تحولاً في مدخلات إدراك التهديد المتبادل لدى الطرفين، إذ رأت المملكة العربية السعودية في المشروع التركي أنه أصبح منافساً ولم يعد شريكاً في احتواء النفوذ الإيراني المتصاعد، بينما رأت تركيا في المملكة العربية السعودية عقبة أمام مشروعها الإقليمي التوسعي، فبرز صراع النفوذ التركي ـ السعودي على قيادة المنطقة.

ثانياً: إختلاف الدور التركي ـ السعودي تجاه الأزمة السورية (2011–2016)

شكّلت الأزمة السورية منذ اندلاعها عام 2011 إحدى أبرز ساحات التباين الاستراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية، حيث عكست مواقف الدولتين اختلافاً واضحاً في تصوراتهما للدور الإقليمي، وأولوياتهما الأمنية، وأدواتهما في إدارة الأزمات الإقليمية. ورغم

[4] أوغلو،أحمد،(2010)،العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص ص 240–255؛

[5] Hinnebusch, Raymond ,(2015) *The Middle East in World Politics*, Cambridge University Press, Cambridge pp. 210–215.

[6] Cook, Steven A, (2017) *False Dawn: Protest, Democracy, and Violence in the New Middle East* , Oxford University Press, Oxford, pp. 188–195.

التقاء الطرفين في الهدف العام المتمثل في إضعاف نظام "بشار الأسد" في المراحل الأولى من الأزمة، فإن مسارات التدخل، وأشكال الدعم، وطبيعة القوى المحلية المدعومة، سرعان ما أظهرت تباينات عميقة بين تركيا والمملكة العربية السعودية(هينيبوش،2015).[7]

لقد انطلقت المقاربة التركية للأزمة السورية من اعتبارات متعددة، أبرزها البعد الجغرافي والأمني المباشر، إلى جانب الرهانات الأيديولوجية والسياسية المرتبطة بتوسيع النفوذ الإقليمي في مرحلة ما بعد "الربيع العربي". فقد سعت إلى دعم قوى المعارضة السورية ذات التوجهات الإسلامية المعتدلة، ورأت في إسقاط النظام السوري مدخلاً لإعادة تشكيل النظام الإقليمي بما ينسجم مع رؤيتها لدورها القيادي في منطقة الشرق الأوسط. كما لعبت الاعتبارات المتعلقة بالمسألة الكردية، والخشية من صعود كيان كردي مستقل شمال سوريا، دوراً محورياً في تحديد طبيعة التدخل التركي، سواء عبر دعم فصائل مسلحة بعينها أو من خلال الانخراط العسكري المباشر ابتداءً من عام 2016 (ألتونشيك، 2016). [8]

في المقابل، لقد تبنّت المملكة العربية السعودية مقاربة أكثر حذرة وبراغماتية تجاه الأزمة السورية، ارتكزت على إضعاف النفوذ الإيراني في المشرق العربي، ومنع تمدده عبر دمشق. وقد ركّزت المملكة على دعم قوى المعارضة السورية ذات الطابع الوطني أو غير المؤدلج، وسعت إلى الحد من صعود الجماعات الإسلامية الراديكالية، إدراكاً منها لما قد تمثله هذه الجماعات من تهديدات أمنية عابرة للحدود. كما اختارت العمل عبر الأطر الإقليمية والدولية، بدلاً من الانخراط العسكري المباشر، ما يعكس اختلافاً في أدوات إدارة الصراع مقارنة بالمقاربة التركية(غوس، 2014).[9]

إذن، لقد أدى تباين الأدوار والخيارات العسكرية والسياسية في سوريا إلى تصعيد التنافس بين تركيا والمملكة العربية السعودية. فبينما سعت تركيا لإسقاط النظام السوري السابق عبر دعم فصائل مسلحة وأجندة سياسية مرتبطة بالمعارضة، اتجهت المملكة العربية السعودية نحو دعم قوى مختلفة داخل المعارضة السورية، وبعضها بعيد عن البنية الفكرية التي دعمتها تركيا، ما أدى إلى صراع نفوذ داخل المعارضة ذاتها(العرابي،2017).[10] ومع تعقّد الأزمة السورية، واشتباك مصالح القوى الكبرى، بدأت المملكة العربية السعودية تنظر إلى الدعم التركي لجماعات الإسلام السياسي بوصفه تهديداً للأمن الخليجي، خاصة مع تصاعد نشاط الحركات العابرة للحدود.

---

[7] Hinnebusch, Raymond ,(2015) *The Middle East in World Politics* , Cambridge University Press, Cambridge, pp. 189–195.

[8] Altunışık, Meliha Benli, (2016) "Turkey's Syria Policy: A Story of Continuity and Change," *Mediterranean Politics*, Taylor & Francis, London,Vol. 21, No. 3, pp. 366–369.

[9] Gause III, F. Gregory,(2014), "Saudi Arabia in the Syrian Conflict," *Middle East Policy*, Published by Middle East Policy Council (Washington, D.C.). Vol. 21, No. 3, pp. 85–92.

[10] العرابي، محمد،(2017) ، تركيا والشرق الأوسط بعد 2002، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة ، ص 132

وتشير الوثائق الدبلوماسية السعودية لعام 2015 إلى وجود تحفظ عميق على النفوذ التركي في الشمال السوري، واعتباره تمهيداً لإنشاء نفوذ جيوسياسي دائم على تخوم العالم العربي (وزارة الخارجية السعودية،2015)[11]. في المقابل، رأت تركيا أن المملكة تبدي ميولاً مستقلة عنها، خصوصاً بعد التفاهم السعودي – الأمريكي عام 2014 حول الحرب على "داعش"، ما جعل الطرفان يعملان في بيئة إقليمية واحدة لكن باتجاهات متباعدة.

في المحصلة، أدّى اختلاف الدورين التركي والسعودي في الأزمة السورية إلى إضعاف فاعلية المعارضة السورية، وأسهم في تعميق حالة التشرذم داخلها، الأمر الذي انعكس سلباً على مسار الصراع وعلى فرص الوصول إلى تسوية سياسية مبكرة. كما فتح هذا التباين المجال أمام قوى إقليمية ودولية أخرى، ولا سيما إيران وروسيا، لتعزيز نفوذها داخل سوريا، ما أسهم في تعقيد الأزمة وتحويلها إلى ساحة صراع إقليمي ودولي مفتوح، مع تداعيات مباشرة على منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (كوك،2017).[12]

ثالثاً: الدور التركي و السعودي في الأزمة القطرية (2017–2018)

شكّلت أزمة حصار قطر عام 2017 لحظة الانفجار الحقيقي في العلاقات التركية – السعودية؛ فقد انحازت تركيا إلى جانب قطر انحيازاً كاملاً، عبر إرسال قوات عسكرية وتعزيز الاتفاقيات الدفاعية معها (غونزالز،2021)،[13] وهو ما اعتبرته المملكة العربية السعودية تدخلاً تركياً مباشراً في نطاق الأمن القومي الخليجي. كما زاد الوجود العسكري التركي في قطر من حجم التهديد المتبادل، إذ اعتبرته المملكة تحولاً جوهرياً من التعاون التركي . السعودي إلى تحالف تركي . قطري يستهدف توازن القوى الخليجي.

وفي الوقت ذاته، بدأت تركيا في تبني خطاب سياسي وإعلامي حاد ينتقد السياسات السعودية والإماراتية تجاه قطر، مما أدى إلى تراجع مستوى التنسيق الاستراتيجي، وانخفاض مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية. وتشير بيانات التجارة الخارجية للعام 2018 إلى انخفاض التبادل التجاري بنسبة قاربت 36% مقارنة بالعام 2015 (الهيئة العامة للإحصاء السعودية،2019).[14]

مثّلت الأزمة القطرية التي اندلعت في حزيران/يونيو 2017 إحدى أبرز محطات إعادة تشكيل التفاعلات الإقليمية في الخليج العربي، إذ كشفت بوضوح عن اختلاف تصورات الأدوار الإقليمية بين كل من تركيا و المملكة العربية السعودية، وأظهرت تبايناً حاداً في أدوات إدارة الصراع الإقليمي، وحدود النفوذ، ومفهوم الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد "الربيع العربي".

قادت المملكة العربية السعودية، إلى جانب كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، مسار المقاطعة السياسية والاقتصادية لدولة قطر، انطلاقاً من رؤية أمنية تعتبر أن السياسات القطرية – ولا سيما دعمها لبعض قوى الإسلام السياسي، وعلاقاتها مع إيران،

[11] وزارة الخارجية السعودية،(2015)، وثيقة التقييم الإقليمي ، الرياض، ص 41

[12] Cook, Steven A, (2017) False Dawn: Protest, Democracy, and Violence in the New Middle East , Oxford University press, Oxford, pp. 201–208.

[13] Gonzalez, Maria,(2021) , Regional Security in the Gulf, Palgrave, New York, p. 134

[14] الهيئة العامة للإحصاء السعودية،(2019)، تقرير التجارة الخارجية ، الرياض، ص 88

واستخدامها الإعلامي الإقليمي – تمثل تهديداً مباشراً للأمن الخليجي ولتوازنات النظام الإقليمي العربي وقد استندت المملكة في إدارتها للأزمة إلى منطق "الضغط الجماعي" بهدف دفع قطر إلى تعديل سلوكها الإقليمي، وهو ما تجسّد في حزمة المطالب الثلاثة عشر التي قُدمت لقطر، والتي عكست تصوراً سعودياً لدور قيادي في ضبط إيقاع الأمن الإقليمي الخليجي ومنع ما عدّ خروجاً عن الإجماع السياسي داخل دول مجلس التعاون الخليجي (غوس،2014).[15]

كما عكست المقاربة السعودية نزعة واقعية واضحة، تقوم على استخدام أدوات القوة الاقتصادية والدبلوماسية، وتوظيف التحالفات الإقليمية لاحتواء الفاعلين غير المنسجمين مع الرؤية السعودية للأمن والاستقرار، مع تقليل مساحة الوساطات الدولية أو الإقليمية في المراحل الأولى للأزمة (الرشيد،2015).[16]

في المقابل، تبنّت تركيا موقفاً داعماً لقطر منذ الأيام الأولى للأزمة، ورفضت إجراءات المقاطعة. وقد جاء هذا الموقف منسجماً مع رؤية تركيا لدورها الإقليمي كحليف للقوى الرافضة لسياسات الاحتواء والعزل، وكداعم للفاعلين المرتبطين بالإسلام السياسي المعتدل في المنطقة، وسارعت إلى تفعيل اتفاقية التعاون العسكري مع قطر، وتعزيز وجودها العسكري في قاعدة "طارق بن زياد"، إلى جانب تقديم دعم اقتصادي ولوجستي مباشر، في خطوة حملت دلالات استراتيجية تتجاوز البعد القطري لتلامس حدود التنافس التركي–السعودي على النفوذ الإقليمي(ألتونشيك، 2018).[17] وقد مثّل السلوك التركي في الأزمة القطرية تجسيداً عملياً لـ نظرية الدور الإقليمي، حيث سعت تركيا إلى تأكيد دورها كقوة إقليمية مستقلة، قادرة على تحدي الترتيبات التقليدية التي تقودها القوى العربية الكبرى، وعلى توسيع حضورها في الخليج العربي بوصفه ساحة استراتيجية ذات أهمية اقتصادية وأمنية متزايدة(هينيبوش،2015).[18]

أدّى التباين الحاد بين الدورين السعودي والتركي إلى تدويل الأزمة القطرية وإطالة أمدها، وأسهم في إضعاف تماسك دول مجلس التعاون الخليجي، وتحويله من إطار تكاملي إلى ساحة صراع محاور إقليمية. كما أتاح هذا التباين لقوى إقليمية أخرى، ولا سيما إيران، توسيع هامش حركتها في الخليج، مستفيدة من حالة الانقسام بين دوله. وفي هذا السياق، لم تكن الأزمة القطرية مجرد خلاف ثنائي أو

---

[15] Gause III, F. Gregory,(2014), "Saudi Arabia in the Syrian Conflict," *Middle East Policy*, Vol. 21, No. 3, pp. 156–160.

[16] Al–Rasheed, Madawi ,(2015) , *Muted Modernists* ,Oxford University press, pp. 210–214 .

[17] Altunışık, Meliha Benli, (2018) , "Turkey–Qatar Relations after the Gulf Crisis," *Turkish Studies*, London: Taylor & Francis Vol. 19, No. 4, pp. 561–565.

[18] Hinnebusch, Raymond ,(2015) *The Middle East in World Politics* , Cambridge University Press, Cambridge, pp. 223–227.

خليجي محدود، بل شكّلت انعكاساً أوسع لصراع الأدوار الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تداخلت الحسابات الأيديولوجية مع الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، في ظل غياب آلية إقليمية فاعلة لاحتواء النزاعات (أولريكسن،2014).[19]

رابعاً: مقتل جمال خاشقجي وتحوّل الأزمة إلى قطيعة (2018)

جاءت حادثة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول عام 2018 كعامل تفجير جديد، إذ استخدمت تركيا القضية في مسار تصعيدي دبلوماسي وإعلامي وقضائي ضد المملكة، معتبرة الحادثة نقطة ضغط أخلاقية وسياسية لتعزيز موقعها في الإقليم. في المقابل، اعتبرت المملكة العربية السعودية أن تركيا توظف الحادثة لاستهداف مكانتها الدولية والإسلامية، ما أدى إلى شبه قطيعة سياسية (روتر،2022).[20]

شكل حادث مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر 2018 نقطة تحول حاسمة في العلاقات التركية ـ السعودية، إذ تحولت الأزمة من مجرد خلاف دبلوماسي محدود إلى صدام سياسي وإعلامي مفتوح، مع انعكاسات عميقة على صورة المملكة عربياً ودولياً، وعلى طبيعة التعاون والتنافس مع تركيا في المنطقة. إن خاشقجي، الصحفي البارز والمعارض لبعض سياسات الرياض، عاش في الولايات المتحدة وكتب بشكل دوري عن الإصلاحات والسياسات الداخلية والخارجية للسعودية. في 2 أكتوبر 2018، دخل القنصلية السعودية في إسطنبول ولم يخرج منها، لتعلن لاحقاً السلطات التركية مقتله، وهو ما أثار موجة من الغضب الدولي وأدى إلى تصعيد لهجة العلاقات بين أنقرة والرياض، مستغلة تركيا الحادث لرفع ملف حقوق الإنسان والأمن الإقليمي إلى مستوى دولي (فريدمان،2018).[21]

اعتمدت تركيا في إدارة الأزمة على مجموعة من الأدوات المتكاملة، شملت الضغط الإعلامي والدبلوماسي وتقديم معلومات دقيقة حول الحادث للجهات الدولية ووسائل الإعلام، إلى جانب فتح تحقيق شامل في إسطنبول ومطالبة المملكة العربية السعودية بمحاسبة المسؤولين ورفع مستوى الشفافية. وقد استغلت تركيا الأزمة لتعزيز صورتها كدولة داعمة للشفافية والقيم الدولية، وكقوة إقليمية قادرة على تحدي الترتيبات التقليدية التي تقودها المملكة (كيريشي،2018).[22] وفي المقابل، اتبعت المملكة العربية السعودية في البداية نهج الإنكار والتغطية الجزئية، قبل أن تعترف لاحقاً بمقتل خاشقجي واعتقال مجموعة من الضالعين في الحادث، مع التركيز على احتواء التداعيات على صورتها الدولية والتواصل الدبلوماسي مع حلفائها الرئيسيين لتخفيف الضغوط، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا (غوس،2014).[23]

[19] Ulrichsen, Kristian Coates.(2014) , *Qatar and the Arab Spring*. Oxford: Oxford University Press, pp. 198–205

[20] Reuter, Thomas, (2022) , Turkey–Gulf Tensions, Berlin: ME Studies Institute , p. 211

[21] Friedman,Thomas L.,(2018) , "The Murder of Jamal Khashoggi," *The New York Times*, October

[22] Kirişci, Kemal, (2018) "Turkey's Response to the Khashoggi Crisis," *Brookings Institution*, November

[23] Gause III, F. Gregory,(2014), "Saudi Arabia in the Syrian Conflict," *Middle East Policy*, Vol. 21, No. 3, pp. 105–110.

وأدت الأزمة إلى تراجع الثقة بين الطرفين وإبطاء التعاون في ملفات إقليمية أخرى مثل الأزمة القطرية واليمن، إذ تحول النزاع من خلاف ثنائي إلى أزمة دبلوماسية ذات بعد إقليمي أوسع، ساهم في تعميق الانقسامات داخل الخليج العربي وزيادة أهمية الوساطات الدولية والدبلوماسية متعددة الأطراف(أولريكسن،2019).[24]

بالنتيجة، تكشف الفترة بين الأعوام 2011 و2018 أن التنافس التركي . السعودي لم يكن نتيجة حدث واحد، بل نتاجاً لترابط أزمات داخلية وخارجية: اختلاف أنماط الحكم، تعارض مشاريع النفوذ في مصر وسوريا، تغير ميزان القوى الإقليمي، التنافس على قيادة العالم الإسلامي، وأزمات أمن الخليج. ويمثل ذلك خلفية تفسيرية ضرورية لمرحلة إعادة التموضع التي بدأت عام 2019.

المطلب الثاني: مرحلة إعادة التموضع والتهدئة في العلاقات التركية ـ السعودية (2019 –2025)

تمثلت المرحلة ما بعد العام 2019 نقطة تحوّل مفصلية في مسار العلاقات التركية–السعودية، إذ انتقلت هذه العلاقات من نمط التنافس الحاد والاستقطاب الإقليمي إلى مقاربة أكثر براغماتية قوامها إعادة التموضع الاستراتيجي والتهدئة المدروسة. ولم يكن هذا التحول نتاج تسوية ظرفية أو استجابة مؤقتة لأزمة بعينها، بل جاء في سياق إعادة تقييم شاملة للأولويات الإقليمية والدولية لدى الطرفين، في ظل بيئة إقليمية متغيرة اتسمت بتراجع منسوب الصراعات المفتوحة، وتزايد كلفة الاستمرار في سياسات المواجهة غير المباشرة.

وقد أسهمت جملة من المتغيرات البنيوية في دفع تركيا والمملكة العربية السعودية نحو هذا المسار، أبرزها تحولات ميزان القوى الإقليمي، وتبدل أنماط الانخراط الدولي في الشرق الأوسط، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي العابرة للحدود. كما لعب إدراك متزايد لدى الطرفين بمحدودية العوائد السياسية للصدام، مقابل جدوى التعاون الانتقائي، دوراً حاسماً في إعادة صياغة مقاربة العلاقات الثنائية على أسس أكثر واقعية.

وعليه، لا يمكن فهم مرحلة التهدئة وإعادة التموضع بوصفها قطيعة كاملة مع مراحل التنافس السابقة، بل باعتبارها عملية تكيّف استراتيجي أعادت تعريف أدوات إدارة الخلاف، ووسّعت من مساحات التعاون، خاصة في المجالات الاقتصادية والأمنية، مع الإبقاء على هامش محسوب لإدارة التباينات السياسية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل محددات هذه المرحلة،

ورصد انعكاساتها على بنية العلاقات الثنائية، وتقييم أثرها في إعادة تشكيل التوازنات داخل النظام الإقليمي خلال الفترة (2019 ـ 2025).

الفرع الأول: دوافع التهدئة وإعادة بناء العلاقات التركية ـ السعودية (2019–2022)

تعكس مرحلة التهدئة التي شهدتها العلاقات التركية ـ السعودية منذ العام 2019 حزمة متداخلة من الدوافع البنيوية الواقعية، ارتبطت أساساً بتحولات عميقة في البيئة الإقليمية وطبيعة التفاعلات داخل النظام الإقليمي للشرق الأوسط. فقد أفضت سنوات الصراع

[24] Ulrichsen, Kristian, Coates (2019) *Gulf Security Dynamics after Khashoggi*, Carnegie Middle East Center, pp. 22–29.

الممتدة التي أعقبت "الربيع العربي" إلى إنهاك الفاعلين الإقليميين، وارتفاع الكلفة السياسية والاقتصادية والأمنية للتنافس الحاد، الأمر الذي دفع عدداً من القوى الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا والمملكة العربية السعودية، إلى تبني مقاربات أكثر ميلاً لاحتواء الأزمات وإنهاء الصراعات بدل الاستمرار في إدارتها أو تعميقها. ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً بأن استدامة الاستقرار الإقليمي بات شرطاً ضرورياً للحفاظ على النفوذ والدور الإقليمي، في ظل بيئة تتسم بتراجع فعالية الصراعات بالوكالة وتزايد الضغوط الدولية الداعية إلى التهدئة.

إلى جانب ذلك، لعبت الاعتبارات الاقتصادية دوراً محورياً في دفع مسار إعادة التموضع بين الطرفين، خاصة في ظل التحديات التي واجهها الاقتصاد التركي نتيجة تقلبات العملة وارتفاع معدلات التضخم، والحاجة السعودية إلى توفير بيئة إقليمية مستقرة تواكب متطلبات "رؤية 2030" التي تقوم على جذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل. وقد أسهم هذا العامل في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية لدى الدولتين، بحيث بات التعاون الاقتصادي والتجاري أحد المداخل الأساسية لإعادة بناء العلاقات، متقدماً على الاعتبارات الأيديولوجية التي ميزت مرحلة ما بعد العام 2011. ويكشف هذا البعد عن انتقال واضح نحو منطق براغماتي تحكمه حسابات الكلفة والعائد، بما يتناسب مع افتراضات الواقعية الجديدة في تفسير سلوك الدول.

كما ارتبطت مرحلة التهدئة بتحولات في موازين القوى الإقليمية والدولية، ولا سيما في ظل تراجع الانخراط الأمريكي المباشر في شؤون الشرق الأوسط، وصعود أنماط جديدة من التنافس الدولي بين القوى الكبرى. وقد فرض هذا الواقع على القوى الإقليمية، ومنها تركيا والسعودية، هامشاً أوسع من الاعتماد على الذات وإدارة علاقاتها البينية بعيداً عن منطق الاستقطاب الحاد. وفي هذا السياق، لم تعد الصدامات الثنائية تخدم المصالح الاستراتيجية طويلة الأمد، بل بات التنسيق المحدود والتنافس المنضبط خياراً أكثر انسجاماً مع متطلبات الأمن الإقليمي والحفاظ على النفوذ.

كما أسهمت الخبرة التراكمية التي اكتسبها الطرفان خلال سنوات الصراع في بلورة قناعة مشتركة بحدود توظيف الأيديولوجيا في السياسة الخارجية، وبأن الرهان على مشاريع إقليمية كبرى لم يحقق النتائج المرجوة. وقد أدى هذا الإدراك إلى إعادة تعريف الدورين التركي والسعودي على أساس أكثر واقعية، يقوم على إدارة الخلافات ضمن أطر قابلة للاحتواء، بدل تحويلها إلى أزمات مفتوحة. وعليه، يمكن النظر إلى مرحلة التهدئة منذ العام 2019 بوصفها تعبيراً عن تحول بنيوي في سلوك الطرفين، يعكس انتقالاً من التنافس التصادمي إلى نمط من التفاعل البراغماتي الذي يوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي.

تعكس مرحلة التهدئة بين تركيا والمملكة العربية السعودية منذ العام 2019 حزمة متعددة من الدوافع البنيوية الواقعية، يمكن تفسيرها من خلال أربعة متغيرات أساسية:

أولاً: التحول في البيئة الإقليمية وبروز توجه نحو إنهاء الصراعات

شهدت البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية عميقة أسهمت في إعادة تشكيل أنماط التفاعل بين القوى الإقليمية، ومن بينها تركيا والمملكة العربية السعودية، باتجاه تغليب منطق التهدئة وإنهاء الصراعات على سياسات المواجهة والتصعيد. فقد أفضت مرحلة ما بعد الربيع العربي إلى تصاعد غير مسبوق في النزاعات المسلحة والصراعات بالوكالة، الأمر الذي أدى إلى إنهاك الدول الإقليمية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وكشف عن محدودية جدوى الاستمرار في

إدارة الأزمات المفتوحة دون تكبد كلف استراتيجية مرتفعة(هينيبوش،2015).[25] وفي هذا السياق، برز إدراك متزايد لدى الفاعلين الإقليميين بأن الاستقرار النسبي بات شرطاً ضرورياً للحفاظ على النفوذ والدور الإقليمي، وليس نتيجة تلقائية له.

كما أسهم تراجع الانخراط المباشر للقوى الدولية الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، في قضايا الشرق الأوسط، في دفع القوى الإقليمية نحو تحمّل مسؤوليات أوسع في إدارة أمنها الإقليمي ذاتياً. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تقييم السياسات الخارجية القائمة على الاستقطاب الحاد والتحالفات، مقابل تبني مقاربات أكثر مرونة تقوم على خفض حدة التوتر وبناء ترتيبات إقليمية تهدف إلى احتواء الصراعات بدل تصعيدها(غوس،2021).[26] وفي هذا الإطار، لم تعد الخلافات الثنائية، بما فيها الخلاف التركي–السعودي، تدار بصورة المواجهة المفتوحة، بل أُعيد توظيفها ضمن أطر دبلوماسية قابلة للاحتواء، بما ينسجم مع منطق الواقعية السياسية التي تضع الأمن والاستقرار في صدارة الأولويات.

وقد ترافق هذا التحول في البيئة الإقليمية مع صعود توجه سياسي جديد لدى عدد من القوى الإقليمية يؤكد أولوية التنمية الاقتصادية والإصلاح الداخلي على حساب الصراعات الجيوسياسية والتوسع الإقليمي. وقد انعكس ذلك في تراجع حدة التدخلات المباشرة، والانخراط في مسارات تسوية سياسية في عدد من بؤر الصراع، مثل الأزمة الخليجية وبعض قضايا النزاع في الإقليم(أولريكسن،2022).[27] وشكّل هذا السياق العام أطر مؤاتية لإعادة التموضع في العلاقات التركية–السعودية، حيث باتت التهدئة خياراً عقلانياً ينسجم مع إدراك الطرفين لتغير قواعد اللعبة الإقليمية، وانتقالها من مرحلة الصراع على النفوذ إلى مرحلة إدارة التوازنات والبحث عن الاستقرار النسبي.

بالنتيجة، بعدما شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد العام 2018 إخفاقاً استراتيجياً في مسارات الصراع الممتدة، ما خلق حاجة لإعادة ضبط النظام الإقليمي، وتوجُّه عدد من الدول الفاعلة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر وتركيا، نحو تقليص الانخراط العسكري المباشر في النزاعات الإقليمية وبؤر التوتر. وفي هذا السياق، بدأت تركيا في تقديم إشارات تهدئة واسعة تجاه دول الخليج، إذ أجرت سلسلة مراجعات في أولوياتها الأمنية بعد التراجع الاقتصادي الذي أصابها عقب العام 2018، وبدأت تبحث عن نمط من إعادة التموضع يخفف من الضغط السياسي الغربي عليها، إضافة إلى تخفيف اعتمادها على السوق القطرية (سميث، 2019).[28] كما اتجهت المملكة العربية السعودية إلى تقليل مستوى الانخراط في النزاعات الإقليمية، خصوصاً في اليمن، سوريا والعراق، وركزت على مشروع "رؤية 2030"، الذي يتطلب بيئة خارجية مستقرة مع شراكات اقتصادية دولية. هذا التقاطع بين السياستين خلق أفقاً مناسباً لإعادة النظر في العلاقات الثنائية.

---

[25] Hinnebusch, Raymond ,(2015) *The Middle East in World Politics* Cambridge: Cambridge University Press, pp. 214–220.

[26] Gause III, F. Gregory,(2021) "The Changing Regional Order in the Middle East," *International Affairs*, Vol. 97, No. 2, , pp. 325–341.

[27] Ulrichsen, Kristian Coates, (2022) , *Middle East Security after the Arab Spring* Oxford: Oxford University Press, pp. 136–143.

[28] Smith, J. (2019). *Middle East Power Dynamics*. London: ME Studies Institute, p. 245.

ثانياً: التحولات الاقتصادية والاحتياجات المتبادلة

منذ العام 2020، بدأت المملكة العربية السعودية توسعة مسار الاستثمارات الدولية خارج نطاق الشراكات التقليدية، بالتوازي مع انخفاض الاعتماد على السوق الأمريكية والأوروبية، ما جعل السوق التركية إحدى الفرص الاقتصادية النشطة نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج وضعف العملة التركية مقارنة بالريال السعودي، إذ تؤكد البيانات الاقتصادية أن تركيا عانت بين 2018 و2021 من أزمة تضخم حادة وانخفاض في قيمة الليرة التركية، ما دفعها للبحث عن شراكات استثمارية مباشرة لتثبيت الاقتصاد المحلي. وتشير الإحصاءات التركية لعام 2021 إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الخليجية كجزء من استراتيجية الإنقاذ الاقتصادي التركية (سميث،2020).[29] في المقابل، بدأت المملكة العربية السعودية في إرسال بعثات استثمارية إلى تركيا عام 2021، تبعها توقيع اتفاقيات في مجالات الدفاع والطاقة والبنية التحتية عام 2022، وهي مؤشرات تؤكد أن الاقتصاد لعب دوراً محورياً في الدفع نحو المصالحة.

مثّلت التحولات التي شهدتها كل من تركيا والمملكة العربية السعودية في القطاع الاقتصادي أحد العوامل البنيوية الرئيسة التي دفعت باتجاه مرحلة التهدئة وإعادة التموضع في العلاقات الثنائية منذ عام 2019، إذ فرضت التحديات الاقتصادية الداخلية على الطرفين إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار والنمو. فقد واجه الاقتصاد التركي خلال هذه المرحلة ضغوطاً متزايدة تمثلت في تقلبات سعر صرف الليرة، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، ما جعل تركيا أكثر ميلاً إلى خفض حدة التوترات الإقليمية وتحسين علاقاتها مع القوى الاقتصادية المؤثرة في محيطها الإقليمي (أونيش،2021).[30] وفي هذا السياق، باتت استعادة العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، خياراً استراتيجياً يهدف إلى دعم الاستقرار المالي وتعزيز فرص التعافي الاقتصادي.

في المقابل، ارتبط التحول في السلوك السعودي تجاه تركيا بالاحتياجات الاقتصادية المرتبطة بتنفيذ «رؤية السعودية 2030»، التي تقوم على تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الشراكات الاقتصادية الدولية. وقد أدركت المملكة أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بيئة إقليمية مستقرة، وتخفيف حدة التوترات السياسية التي قد تؤثر سلباً على ثقة المستثمرين والأسواق العالمية (هرتوغ،2020).[31] ومن هذا المنطلق، أصبحت إعادة تطبيع العلاقات مع تركيا جزءً من مقاربة أوسع تهدف إلى خلق شبكة علاقات اقتصادية متوازنة مع القوى الإقليمية الصاعدة، بعيداً عن منطق الاستقطاب السياسي الحاد.

[29] Smith, J. (2020). *Turkey and Gulf Economic Flow*. New York: Palgrave, p. 178.

[30] Öniş, Ziya,(2021) "Turkey's Economic Challenges and Foreign Policy Adjustment," *Third World Quarterly*, Vol. 42, No. 9, pp. 1975–1989.

[31] Hertog, Steffen, (2020),*Saudi Arabia's Vision 2030: Challenges and Opportunities*, London: LSE Middle East Centre, pp. 41–47.

وعليه، يمكن القول بأن التحولات الاقتصادية لم تكن مجرد عامل مساعد في مسار التهدئة التركية–السعودية، بل شكّلت أحد محدداتها البنيوية الأساسية، إذ أسهمت في إعادة تعريف العلاقة الثنائية على أساس تبادلي يقوم على تقاطع المصالح الاقتصادية، ويحدّ من احتمالات العودة إلى الصدام المفتوح، حتى في ظل استمرار بعض التباينات السياسية والإقليمية.

ثالثاً: إعادة تفعيل الدبلوماسية الأمنية في إدارة الخلافات التركية–السعودية

مثّلت قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في إسطنبول عام 2018 ذروة التوتر في العلاقات التركية–السعودية، وأدخلت التفاعل الثنائي في مرحلة من القطيعة السياسية والأمنية غير المعلنة، غير أن تداعيات هذه الأزمة أسهمت، على المدى المتوسط، في إعادة إحياء الدبلوماسية الأمنية بوصفها أداة واقعية لإدارة الخلافات واحتوائها بدل من تصعيدها. فبعد مرحلة من التصعيد الإعلامي والتوظيف السياسي المكثف للقضية، برز إدراك متزايد لدى الطرفين بأن استمرار المواجهة المفتوحة يحمل كلفة استراتيجية مرتفعة تمس الأمن القومي والمصالح الإقليمية، وتؤثر سلباً في علاقاتهما مع القوى الدولية الفاعلة(بدرخان،2020).[32] وفي هذا السياق، اتجهت كل من الدولتين إلى الفصل النسبي بين المسار القضائي لقضية خاشقجي ومتطلبات إدارة العلاقات الثنائية، بما أتاح العودة التدريجية إلى قنوات الاتصال الأمنية والدبلوماسية غير المعلنة. وقد تجسد هذا التحول في تراجع حدة الخطاب السياسي والإعلامي، والانتقال إلى مقاربة أكثر هدوءً تقوم على التنسيق الأمني وتبادل الرسائل الدبلوماسية بعيداً عن نمط الضغط العلني(السلمي،2019).[33] وعكس هذا السلوك تحولاً في أولويات السياسة الخارجية لدى الطرفين، حيث باتت اعتبارات الاستقرار الإقليمي ومواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي، تتقدم على توظيف الأزمات في صراع النفوذ.

كما ارتبطت عودة الدبلوماسية الأمنية بإعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي في كل من تركيا والمملكة العربية السعودية، إذ لم يعد ينظر إلى الأمن بوصفه نتاجاً للصراع أو المواجهة المباشرة، بل باعتباره نتيجة لإدارة التوازنات وبناء قنوات تواصل دائمة بين الفاعلين الإقليميين. وقد سمح هذا الإدراك للطرفين بالانتقال نحو نمط من " التطبيع الحذر"، يقوم على التعاون الانتقائي في القضايا الأمنية، دون أن يعني ذلك تسوية شاملة لكافة الخلافات السياسية (علوان،2021).[34] ويتسق هذا المسار مع مفهوم الواقعية السياسية، التي تفترض أن الدول تميل، في ظل ارتفاع كلفة الصراع، إلى اعتماد أدوات مرنة لإدارة التهديدات بما يحفظ أمنها القومي. ومع وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الحكم عام 2021، وبدء إدارة جديدة للملف الحقوقي الدولي، أعادت تركيا تقدير كلفة المواجهة القضائية والإعلامية مع السعودية. وبدأت منذ مارس 2022 في خطوات واضحة لإغلاق ملف خاشقجي قضائياً وإعلامياً، ونقل المحاكمة إلى السعودية؛ وهي خطوة تحمل دلالة سياسية تؤكد أن تركيا كانت تبحث عن إعادة تأسيس العلاقة على قواعد واقعية لا

[32] بدرخان،عبد الوهاب، (2020)، *تركيا وتحولات الإقليم بعد الربيع العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 112–115

[33] السلمي، محمد بن صقر ، (2019)، قضية خاشقجي وانعكاساتها على السياسة الخارجية السعودية، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 62، ص 45–53

[34] علوان، مصطفى،(2021)، الدبلوماسية الأمنية وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط، *مجلة شؤون عربية*، العدد 181، ص 88–95

صدامية(عرفات،2022).[35] وقد تبع ذلك زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية في أبريل 2022، ولقاؤه بالملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وهو اللقاء الذي مثّل نقطة انطلاق رسمية لمرحلة التهدئة.

وعليه، يمكن القول إن مرحلة ما بعد قضية خاشقجي لم تمثل فقط تراجعاً مؤقتاً عن التصعيد السياسي، بل أسست لعودة الدبلوماسية الأمنية كإطار ناظم للعلاقات التركية–السعودية، يتيح احتواء الأزمات المستقبلية ومنع تحولها إلى صدامات مفتوحة. ويعكس هذا التحول إدراكاً متبادلاً لدى الطرفين بأن إدارة الخلافات ضمن أطر مؤسسية وأمنية أكثر فاعلية تخدم استقرار النظام الإقليمي، وتحدّ من تداعيات التنافس الإقليمي في مرحلة تتسم بتغير موازين القوى وتراجع الضمانات الخارجية التقليدية(السيد،2022).[36]

رابعاً: تراجع المشروع الأيديولوجي التركي مقابل مفهوم الواقعية

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحوّلاً ملحوظاً تمثل في تراجع البعد الأيديولوجي الذي طبع سلوك تركيا الإقليمي خلال مرحلة ما بعد "الربيع العربي"، مقابل صعود مقاربة أكثر واقعية في إدارة علاقاتها الإقليمية، بما في ذلك علاقتها مع المملكة العربية السعودية. فقد ارتكز المشروع الإقليمي التركي في مرحلة سابقة على توظيف الأيديولوجيا، ولا سيما دعم الحركات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، باعتبارها أداة لتعزيز النفوذ وبناء شبكة تحالفات شعبية في المنطقة. غير أن تعثر هذا المشروع، واصطدامه بواقع التوازنات الإقليمية والدولية، كشف محدودية الرهان على الأيديولوجيا في تحقيق أهداف استراتيجية مستدامة(أوغلو، 2010).[37] فتراجعت تركيا عن فكرة دعم الإسلام السياسي إقليمياً، وتحولت من استخدام ورقة "الإخوان المسلمين" إلى خطاب يتجنب الاصطفاف الأيديولوجي المباشر، الأمر الذي سمح بإعادة فتح قنوات التواصل السعودية – التركية، لأن أحد أهم مصادر التوتر كانت تتعلق بفكرة التنافس بين مشروعين: مشروع محافظ تقليدي تقوده المملكة العربية السعودية، ومشروع إسلامي ذي طابع حزبي تقوده تركيا(رويتر،2022).[38]

كما أن المملكة العربية السعودية نفسها اتجهت نحو سياسة خارجية قائمة على معيار "الدولة القومية"، وتخلت عن منطق التحالفات المذهبية، مما جعل الطرفين يلتقيان حول مفهوم جديد للأمن الإقليمي، يتجاوز حدود الصراع العقائدي إلى التعاون الاقتصادي والسياسي.

وقد أسهمت التحولات الميدانية والسياسية في عدد من ساحات الصراع الإقليمي، إلى جانب تزايد الكلفة الأمنية والاقتصادية للتدخلات الخارجية، في دفع صانعي القرار في تركيا إلى إعادة تقييم أولويات السياسة الخارجية. ففي ظل تصاعد التحديات الداخلية، وتراجع فرص تحقيق مكاسب إقليمية عبر الأدوات الأيديولوجية، برز توجه تركي متزايد نحو اعتماد البراغماتية والواقعية السياسية، من خلال خفض مستوى الانخراط الأيديولوجي، والانفتاح على تسويات إقليمية مع قوى كانت تعد في السابق خصوماً مباشرين، ومن بينها المملكة

[35] Arafat, A. A.-D. (2020/2021). *Regional and international powers in the Gulf security*. Cham: Palgrave Macmillan / Springer Nature p. 134

[36] السيد، رضوان،(2022)، *الصراعات الإقليمية وإعادة تشكيل النظام العربي*، دار النهار، بيروت، ص 203–210

[37] أوغلو،أحمد، (2010)، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ص 321–330

[38] Reuter, Thomas, (2022) , Turkey-Gulf Tensions, Berlin: ME Studies Institute , p. 99

العربية السعودية(بدرخان،2021).[39] ويعكس هذا التحول إدراكاً متنامياً بأن الحفاظ على الدور الإقليمي يتطلب إدارة التوازنات القائمة، لا السعي إلى إعادة تشكيلها بصورة تصادمية.

كما ارتبط مفهوم الواقعية في السياسة التركية بإعادة تعريف مفهوم الدور الإقليمي نفسه، إذ انتقلت تركيا من توجه "القيادة الإقليمية" القائم على الشرعية الأيديولوجية، إلى توجه أكثر تركيزاً على المصالح الوطنية والأمن القومي والاعتبارات الاقتصادية. وقد انعكس ذلك في تبني سياسة خارجية مرنة تقوم على تنويع الشراكات الإقليمية، وتخفيف حدة الاستقطاب، وإعادة فتح قنوات التواصل مع الفاعلين الإقليميين الرئيسيين(السيد،2022).[40]

وعليه، يمكن القول إن تراجع المشروع الأيديولوجي التركي وصعود الواقعية الإقليمية لم يكن تحوّلاً ظرفياً، بل مثّل إعادة تموضع استراتيجية فرضتها حدود القوة والتوازنات السائدة في النظام الإقليمي. وقد أسهم هذا التحول في تهيئة الظروف السياسية لإعادة بناء العلاقات التركية–السعودية على أسس أكثر براغماتية، تقوم على إدارة الخلافات ضمن أطر قابلة للاحتواء، وتعكس انتقالاً من منطق الصراع الأيديولوجي إلى منطق التنافس المنضبط والتعاون الانتقائي، بما يخدم استقرار النظام الإقليمي في مرحلة ما بعد "الربيع العربي"(نورالدين،2023).[41]

وعليه، تشير مجمل الدوافع التي قادت المصالحة إلى أن مسار التهدئة لم يكن مجرد نتيجة لقرار سياسي مفرد، بل نتاج شبكة عميقة من التغيرات: انحسار المشروع الأيديولوجي التركي، التحولات الاقتصادية، تبدل القراءة الأمنية بعد قضية الصحفي خاشقجي، الضغط الأمريكي غير المباشر، احتدام النزاعات الإقليمية. وقد أدى تداخل هذه المتغيرات إلى إعادة رسم العلاقات في صورة غير تقليدية، قائمة على مصالح مشتركة قابلة للتوسع مستقبلاً.

الفرع الثاني: آفاق التطور المستقبلي للعلاقات التركية ـ السعودية

شهدت المرحلة التي أعقبت المصالحة التركية–السعودية عام 2021 تحولاً نوعياً في سياسات الطرفين، من نمط الاستقطاب الحاد إلى مقاربات تقوم على إعادة التموضع الإقليمي، وهو ما انعكس على النظام الأمني الإقليمي بصورة مباشرة. فقد ساهم التقارب بين الدولتين في تقليص نفوذ بعض القوى الإقليمية المنافسة، التي كانت تستفيد من التوتر بينهما لتعزيز نفوذها، سواء في الخليج أو في مناطق الصراع المفتوحة. وقد أتاح التنسيق في قضايا هامة، مثل اليمن وأزمات دول منطقة الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب، في خلق توازن جديد أعاد توزيع أدوار التأثير داخل المنطقة، وحدّ من قدرة الأطراف الأخرى على الانفراد بمسارات النفوذ(بدرخان،2020).[42]

[39] بدرخان، عبد الوهاب،(2021)، تحولات السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي ، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 498، ص 65–73

[40] السيد، رضوان، (2022)، *السياسة الدولية في الشرق الأوسط المعاصر*، دار النهار، بيروت، ص 188–195

[41] نور الدين، محمد، (2023) *تركيا والشرق الأوسط: من الأيديولوجيا إلى الواقعية*، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، ص 102–109

[42] بدرخان، عبد الوهاب،(2020)، *تركيا وتحولات الإقليم بعد الربيع العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 145–150

ويؤكد هذا التحول صحة فرضية الدراسة التي تشير إلى أن إدارة الخلافات بين القوى الإقليمية الكبرى يمكن أن تعيد تشكيل النظام الإقليمي وتقليل حدة الصراعات.

أولاً- محددات التقارب التركي ـ السعودي

جاء التقارب التركي ـ السعودي في سياق إدراك متبادل بأن أنماط التفاعل السابقة، القائمة على التنافس غير المباشر وتضارب الأدوار الإقليمية، لم تعد قادرة على إنتاج مكاسب استراتيجية مستدامة لأي من الطرفين. فقد أظهرت التجربة الإقليمية الممتدة منذ 2011 أن غياب التنسيق بين القوتين الإقليميتين أسهم في تعقيد مسارات الأزمات بدل احتوائها، وأضعف قدرة النظام الإقليمي على توليد استقرار ذاتي. ومن هنا، برزت الحاجة إلى إعادة ضبط العلاقة الثنائية بوصفها مدخلاً لإعادة تنظيم الأدوار الإقليمية، وليس مجرد تسوية لخلافات سياسية قائمة، وهو ما جعل دراسة محددات هذا التقارب التركي ـ السعودي بغاية الأهمية.

على صعيد البعد الاقتصادي، لعب الاندماج الاقتصادي بين الطرفين دوراً محورياً في ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني. فقد أسهمت اتفاقيات استثمارية كبيرة خلال الفترة 2022–2024، شملت الطاقة والبنية التحتية والدفاع، في خلق اعتماد اقتصادي متبادل، مما رفع كلفة العودة إلى الصراع وأعطى للتعاون الاقتصادي دوراً استراتيجياً في إدارة العلاقات الثنائية(هيرتوغ،2020).[43] كما شهد حجم التبادل التجاري بين الطرفين قفزة كبيرة من 758 مليون دولار عام 2021 إلى نحو 6.5 مليار دولار عام 2024، وهو ما يعكس تحول الاقتصاد إلى أداة مركزية لإدارة الخلافات السياسية، ويؤكد فرضية الدراسة المتعلقة بأهمية المصالح الاقتصادية في تعزيز الاستقرار الإقليمي(الهيئة العامة للإحصاء،2020).[44]

وعلى مستوى الأمن الإقليمي، أسهم التقارب التركي–السعودي في بناء شراكة استراتيجية عربية ناشئة، تمثلت في تعزيز دور تركيا في أمن الخليج والبحر الأحمر، وتفعيل التعاون العسكري والتقني مع المملكة في مجالات الطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع الجوي(هينيبوش،2015).[45] وقد أتاح هذا التعاون للجانبين إدارة التهديدات الإقليمية بفعالية أكبر، بما يتفق مع فرضية الدراسة القائلة إن التنسيق الأمني بين القوى الإقليمية يمكن أن يقلل من فرص التصعيد ويعزز قدرة المنطقة على احتواء النزاعات.

كما انعكس هذا التقارب على إدارة النزاعات العربية، حيث اتجه الطرفان إلى توحيد الرؤية بشأن استقرار الدول المتصدعة، بدل الانخراط في دعم أطراف متصارعة كما كان في مرحلة 2011–2017(علوان،2021).[46] وقد ساهم هذا المسار في تخفيف حدة

[43] Hertog Steffen, (2020)*Saudi Arabia's Vision 2030: Challenges and Opportunities*, London: LSE Middle East Centre , pp. 41–47.

[44] الهيئة العامة للإحصاء(2022)، *التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية*، الرياض، ص 88–91
https://stats.gov.sa/w/international-trade-statistics

[45] Hinnebusch, Raymond ,(2015) *The Middle East in World Politics* , Cambridge: Cambridge University Press, pp, pp. 230–235.

[46] علوان، مصطفى،(2021)، الدبلوماسية الإقليمية التركية–السعودية وإدارة النزاعات، *مجلة شؤون عربية*، العدد 181، ص 88–96

الاستقطاب الإقليمي والإيديولوجي وفتح المجال أمام أفق التعاون والتقارب، بما يعكس صحة فرضية الدراسة حول أثر التفاعل التركي–السعودي في تهدئة النزاعات الإقليمية.

وأسهمت هذه المرحلة في بناء محور وسطي بين الشرق والغرب، عبر سياسة خارجية متعددة الاتجاهات تجمع بين البراغماتية الاقتصادية والأمنية، بعيداً عن الاصطفافات الدولية الحادة (أولريشسن،2022).[47] وقد ساعد هذا التحول على إعادة تشكيل الأدوار داخل النظام الإقليمي، مؤكداً فرضية الدراسة مفادها بأن إعادة التموضع الاستراتيجي للعلاقات الثنائية بين القوى الكبرى يمكن أن يعزز الاستقرار الإقليمي.

بالنتيجة، تظهر الفترة 2021–2025 أن التقارب التركي ـ السعودي لم يكن مجرد تكتيك مؤقت، بل مسار استراتيجي طويل الأمد يعتمد على توازن القوة بين الطرفين، تلاقي المصالح الاقتصادية، تعزيز الأمن الإقليمي، وإعادة تشكيل الأدوار داخل النظام الإقليمي. ومن ثم، فإن هذا التحالف أصبح أحد مرتكزات الأمن الإقليمي، وأسهم في تهدئة النزاعات، وإضعاف المحاور المتصارعة، وزيادة قدرة المنطقة على إدارة أزماتها ضمن أطر إقليمية مستقلة ومستقرة.

ثانياً ـ استشراف مستقبل العلاقات التركية–السعودية

لقد شهدت المرحلة التي تلت المصالحة التركية ـ السعودية في العام 2021 بدء انتقال واضح من سياسات الاستقطاب إلى سياسات إعادة التموضع الإقليمي، الذي انعكس على النظام الأمني الإقليمي عبر عدة مستويات رئيسية:

_المستوى الأول: تقليص نفوذ القوى الإقليمية المنافسة

أدّى التقارب التركي . السعودي إلى الحد من تأثير أطراف إقليمية لطالما استفادت من التوتر بين الدولتين، مثل إيران وقطر سابقاً ثم الإمارات قبل المصالحة الثلاثية. فالتنسيق في قضايا مثل اليمن وشرق المتوسط ومكافحة الإرهاب خلق توازناً جديداً أضعف قدرة الأطراف الأخرى على الانفراد بمسارات نفوذها.

وقد كان هذا المحور جزءاً من سياسة "تعدد الشراكات" التي اعتمدها الطرفان لتخفيف الضغوط الأمريكية والروسية المتزايدة على المنطقة(جرجس،2025).[48]

_المستوى الثاني: تعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني عبر الاندماج الاقتصادي

لقد ساهم توقيع اتفاقيات استثمارية تركية سعودية خلال 2022–2024، تجاوزت قيمتها 10 مليارات دولار في الطاقة والبنية التحتية

[47] Ulrichsen, Kristian Coates, (2022) , *Middle East Security after the Arab Spring* Oxford: Oxford University Press, pp. 142–148.

[48] Gerges, F. A. (2025). *What Really Went Wrong: The West and the Failure of Democracy in the Middle East*. Princeton, NJ: Princeton University Press. pp. 115–119.

والدفاع(وزارة الاستثمار السعودية،2024)[49]، في خلق مستوى جديد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ما أدى إلى تعزيز الاستقرار الأمني؛ إذ باتت تكلفة العودة إلى الصراع مرتفعة اقتصادياً وسياسياً للطرفين.

كما تشير تقارير اقتصادية إلى تضاعف حجم التبادل التجاري من 758 مليون دولار عام 2021 إلى ما يقارب 6.5 مليار دولار عام 2024، في أكبر قفزة اقتصادية بين الدولتين منذ 20 عاماً(المعهد التركي للإحصاء،2024).[50]

بناء شراكة أمنية استراتيجية عربية ناشئة (2022 _ 2025) – المستوى الثالث:

ساهم التقارب التركي السعودي في تمهيد الطريق نحو إعادة صياغة توازن القوى العربية والإقليمية عبر ثلاث مستويات استراتيجية أساسية:

1 ـ أمن الخليج والبحر الأحمر

أصبحت تركيا لاعباً أمنياً أكثر حضوراً في ملف أمن البحر الأحمر ونقل الطاقة بعد رفع مستوى التعاون العسكري مع المملكة العربية السعودية في مجال الطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع الجوي. وتشير تقارير الدفاع التركية إلى أن صادرات الصناعات الدفاعية إلى السعودية ارتفعت بأكثر من 600% بين 2021 و2024 (رئاسة الصناعات الدفاعية التركية،2024).[51]

إذ يُعدّ أمن الخليج العربي والبحر الأحمر أحد أبرز المجالات التي عكست تحوّل العلاقات التركية–السعودية من منطق التنافس غير المباشر إلى منطق التنسيق الأمني البراغماتي، ولا سيما منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. فقد أدرك الطرفان أن تصاعد التهديدات العابرة للحدود، مثل أمن الممرات البحرية، وحماية خطوط إمداد الطاقة، والأنشطة العسكرية غير النظامية، يفرض مقاربة تعاونية تتجاوز الحسابات الأيديولوجية السابقة. وفي هذا الإطار، برز التقارب التركي–السعودي كعامل مساهم في تعزيز أمن البحر الأحمر والخليج، سواء من خلال تطوير التعاون الدفاعي، أو تبادل الخبرات في مجالات الأمن البحري والتقنيات العسكرية، أو عبر تنسيق المواقف إزاء التهديدات الإقليمية المتصلة بتوازنات القوى في هاتين المنطقتين الحيويتين. ويعكس هذا المسار إدراكاً متزايداً لدى الطرفين لأهمية الأمن البحري كركيزة أساسية في إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي.

2 ـ النزاعات العربية وتخفيف حدة الصراع الإقليمي

انعكس التعاون التركي ـ السعودي على الأزمات السورية واليمنية والليبية عبر توحيد الرؤية تجاه استقرار الدول المتصدعة بدلاً من دعم أطراف متصارعة كما كان سابقاً. هذا التحوّل خفّف من التوتر الإيديولوجي والإقليمي الذي طبع المرحلة 2011–2017، وفتح آفاقاً أوسع للحوارات الإقليمية(خطيب، 2023).[52]

[49] Saudi Ministry of Investment Report, Turkish–Saudi Economic Forum, Riyadh 2024.

[50] Turkish Statistical Institute (TÜİK), Foreign Trade Data 2024.

[51] Presidency of Turkish Defense Industries, Annual Report 2024

[52] , Khatib, Lina,(2023), “Middle East Regional Reconciliation and Stability,” Carnegie

3. ـ بناء محور وسطي بين الشرق والغرب

لعبت تركيا والمملكة العربية السعودية دوراً متناسقاً في خلق مساحة للعالم العربي بعيداً عن التجاذبات بين القوى الكبرى، الولايات المتحدة، الصين و روسيا، وذلك عبر سياسة خارجية متعددة الاتجاهات تميل إلى البراغماتية، وتجمع بين الاقتصاد والأمن(بكير، 2022).[53]

بالمحصلة، توضح الفترة 2021–2025 أن التقارب التركي السعودي لم يكن تحوّلاً تكتيكياً مؤقتاً، بل استراتيجية إقليمية بعيدة المدى تستند إلى أربع عناصر رئيسية:

ـ توازن القوة بين الطرفين بعد سنوات المنافسة

ـ تلاقي المصالح الاقتصادية والتجارية

ـ ضرورات الأمن الخليجي والإقليمي

ـ إعادة تشكيل الأدوار داخل النظام الإقليمي

وعليه، فإن التحالف التركي . السعودي يمثل اليوم أحد مرتكزات الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وقد ساهم في تهدئة النزاعات الإقليمية وإضعاف المحاور المتصارعة وزيادة قدرة المنطقة على إدارة أزماتها وتضييق هامش التدخل الخارجي.

وبالنتيجة، مع اكتمال مرحلة إعادة التموضع الاستراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية، يبدو أن العلاقات الثنائية ستستمر في تبني مقاربة البراغماتية الإقليمية التي تجمع بين الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية متعددة الاتجاهات. إذ تشير المؤشرات الاقتصادية والسياسية إلى أن الطرفين باتا أكثر إدراكاً لأهمية التعاون طويل الأمد في مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة، بما في ذلك استقرار الخليج، الأمن البحري، وإدارة النزاعات في الدول المتصدعة. ويستند هذا المسار إلى أربعة عناصر رئيسية يمكن أن تحدد مستقبل العلاقات:

أولاً، استمرار تلاقي المصالح الاقتصادية والتجارية، حيث سيظل الاعتماد المتبادل في مجالات الطاقة والبنية التحتية والدفاع محفزاً رئيسياً لتعزيز الاستقرار؛ ثانياً، تعميق التعاون الأمني المشترك بما يشمل تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق السياسات العسكرية؛ ثالثاً، تعزيز الدور الإقليمي ضمن نظام متعدد الأقطاب، يوازن بين النفوذ الدولي والإقليمي؛ ورابعاً، إدارة الخلافات الإقليمية المتبقية ضمن أطر دبلوماسية مؤسسية بعيداً عن الانزلاق إلى الصدام المباشر.

وفي هذا السياق، من المرجح أن يشهد العقد المقبل استمرارية في تطوير الشراكات الاقتصادية الاستراتيجية، مع زيادة الاستثمار في التكنولوجيا والصناعات الدفاعية، إضافة إلى توسيع أطر التعاون الإقليمي مع دول الخليج الأخرى بما يحقق نوعاً من التوازن الأمني الإقليمي ويحد من النفوذ الأيديولوجي أو التدخل الخارجي. كما أن الانفتاح على السياسة متعددة الاتجاهات يسمح للطرفين بالاحتفاظ

[53] Bakeer, Ali, (2022) "Turkey–Saudi Rapprochement and Global Balance," Al Jazeera Centre for Studies

بمرونة كافية للتكيف مع التحولات الدولية، مثل التجاذبات بين القوى الكبرى أو التذبذب في أسعار الطاقة، بما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة تحقق مصالحهما الاستراتيجية.

ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن مستقبل العلاقات التركية–السعودية سيكون نموذجاً لإدارة التنافس والتعاون الإقليمي في آن واحد، حيث ينظر إلى أي صدام محتمل على أنه محفز لإعادة ضبط العلاقات وليس كعامل انهيار، وهو ما ينسجم مع فرضيات الدراسة حول قدرة القوى الإقليمية الفاعلة على إدارة أزماتها الداخلية والخارجية بالاعتماد على شراكات استراتيجية متبادلة.

الخاتمة

تكشف دراسة تطور العلاقات التركية ـ السعودية خلال الفترة (2002–2025) عن مسار غير مستقر اتسم بتبدّل أنماط التفاعل بين التعاون والتنافس، تبعاً لتحولات البيئة الإقليمية والدولية وتغيّر أولويات السياسة الخارجية لدى الطرفين. فقد شهدت المرحلة الأولى منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 تقارباً تدريجياً قائماً على المصالح الاقتصادية والانفتاح الدبلوماسي، مدعوماً بتلاقي نسبي في الرؤى تجاه قضايا الاستقرار الإقليمي، قبل أن تدخل العلاقات مرحلة أكثر تعقيداً مع اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" عام 2011 .

وأفضت التحولات التي فرضها "الربيع العربي" إلى تعميق التباينات في الرؤى الاستراتيجية بين القوتين، لا سيما فيما يتعلق بدور الفاعلين غير الدوليين، ومكانة الإسلام السياسي، ومستقبل الأنظمة الإقليمية. وقد بلغ هذا التباين ذروته خلال الفترة (2013–2018)، حيث انتقلت العلاقات إلى مستوى من التوتر السياسي والاستقطاب غير المباشر في عدد من ساحات النزاع الإقليمي، ما انعكس سلباً على مستوى التنسيق الثنائي وعلى بنية الأمن الإقليمي.

غير أن محدودية العوائد السياسية والأمنية لمرحلة الصدام، إلى جانب تصاعد الضغوط الاقتصادية وتبدّل موازين القوى الإقليمية، دفعت الطرفين منذ العام 2019 إلى إعادة تقييم مساراتهما المتبادلة. فبدأت مرحلة جديدة من إعادة التموضع والتهدئة اتسمت بالبراغماتية السياسية، وإعادة الاعتبار لأدوات التعاون الاقتصادي والأمني، وصولاً إلى المصالحة الرسمية عام 2021 وما تبعها من توسيع مجالات الشراكة خلال المرحلة (2021 ـ 2025)

وتظهر هذه المرحلة الأخيرة أن التقارب التركي–السعودي لم يكن مجرد تسوية تكتيكية مؤقتة، بل عكس تحوّلاً أعمق في إدراك الطرفين لأهمية التنسيق بين القوتين الإقليميتين في إدارة الأزمات الإقليمية، وتعزيز الاستقرار، والحد من التدخلات الخارجية. فقد أصبح الاقتصاد عاملاً مركزياً في إعادة بناء الثقة، بينما شكّل التعاون الأمني إطاراً عملياً لإعادة ضبط الأدوار الإقليمية ضمن نظام يتسم بتعدد الفاعلين وتراجع القدرة على الهيمنة المنفردة.

وعليه، يمكن القول إن العلاقات التركية ـ السعودية بين عامي 2002 و2025 تمثل نموذجاً لتحولات العلاقات بين القوى الإقليمية الصاعدة، حيث تخضع أنماط التفاعل لمنطق التكيّف المستمر مع المتغيرات البنيوية أكثر من خضوعها لاعتبارات أيديولوجية ثابتة. وتؤكد هذه الخلاصة فرضية الدراسة القائلة بأن استقرار النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يرتبط بمدى قدرة القوى الإقليمية الفاعلة على إدارة تنافسها ضمن أطر تعاونية مرنة، توازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات الأمن الإقليمي في المنطقة.

ويشير تحليل المرحلة الأخيرة إلى أن التقارب التركي–السعودي لا يمثل تحالفاً استراتيجياً صلباً، بل شراكة وظيفية مرنة تقوم على إدارة الخلافات وتعظيم المصالح المشتركة، مع إبقاء هامش محسوب للتنافس الإقليمي. وقد أصبح الاقتصاد أداة مركزية في تثبيت هذا المسار، من خلال تعاظم الاعتماد المتبادل وارتفاع كلفة العودة إلى القطيعة، في حين شكّل التعاون الأمني إطاراً انتقائياً لضبط التوازنات الإقليمية دون الانخراط في محاور مغلقة.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مستقبل العلاقات التركية–السعودية مرشح للاستقرار النسبي ضمن نموذج الشراكة البراغماتية المرنة، التي لا تنفي التنافس، لكنها تضبطه ضمن أطر مؤسسية واقتصادية وأمنية قابلة للاحتواء ولا يعكس هذا المسار تحولاً تحالفياً نهائياً، بقدر ما يجسد إعادة تعريف للأدوار الإقليمية في نظام شرق أوسطي يتجه نحو التعددية والتوازن، حيث باتت القدرة على إدارة الخلافات أكثر أهمية من السعي إلى حسمها. ومن المرجّح أن تستمر العلاقات التركية–السعودية ضمن هذا النموذج البراغماتي، مدفوعة بتلاقي المصالح الاقتصادية، وتحديات الأمن الإقليمي، والتعاون في المجالات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، خاصة في القطاعات الدفاعية والرقمية. وعليه، إن استقرار العلاقات بين القوى الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط بات مرهوناً بقدرتها على إدارة التنافس ضمن أطر مرنة، توازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي.

وبالنتيجة، تؤكد الدراسة فرضيتها الرئيسة بأن العلاقات التركية–السعودية ليست ثابتة بطبيعتها، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين إدراك الدور الإقليمي، ومتطلبات الأمن، وضغوط الاقتصاد، وأن استدامة التقارب مرهونة بقدرة الطرفين على الحفاظ على هذا التوازن الدقيق بين التنافس والتعاون.

المراجع العربية:

أوغلو،أحمد، (2010)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت

أرشيف وزارة الخارجية التركية، (2008)، تقرير عن العلاقات الإقليمية، وزارة الخارجية التركية، أنقرة.

العرابي، محمد، (2017)، تركيا والشرق الأوسط بعد 2002، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

الهيئة العامة للإحصاء، (2022)، التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية، الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء السعودية، (2019)، تقرير التجارة الخارجية، الرياض.

الهيئة السعودية للإحصاء، (2011)، التقرير التجاري السنوي، الرياض.

السلمي، محمد بن صقر، (2019)، قضية خاشقجي وانعكاساتها على السياسة الخارجية السعودية، المجلة العربية للعلوم السياسية

السيد، رضوان، (2022)، الصراعات الإقليمية وإعادة تشكيل النظام العربي، دار النهار، بيروت.

السيد، رضوان، (2022)، السياسة الدولية في الشرق الأوسط المعاصر، بيروت: دار النهار.

العرابي، محمد، (2017)، تركيا والشرق الأوسط بعد 2002، القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط.

علوان، مصطفى، (2021)، الدبلوماسية الأمنية وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 181.

علوان، مصطفى، (2021)، الدبلوماسية الإقليمية التركية–السعودية وإدارة النزاعات، مجلة شؤون عربية، العدد 181.

بدرخان، عبد الوهاب، (2020)، تركيا وتحولات الإقليم بعد الربيع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بدرخان، عبد الوهاب، (2021)، تحولات السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 498.

نور الدين، محمد، (2023)، تركيا والشرق الأوسط: من الأيديولوجيا إلى الواقعية، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

وزارة الخارجية السعودية، (2015)، وثيقة التقييم الإقليمي، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Al-Rasheed, Madawi. (2015). Muted Modernists. Oxford: Oxford University Press

Altunışık, Meliha Benli. (2016). “Turkey’s Syria Policy: A Story of Continuity and Change.” Mediterranean Politics,

Altunışık, Meliha Benli. (2018). “Turkey–Qatar Relations after the Gulf Crisis.” Turkish Studies,

Arafat, A. A. D. (2020/2021). Regional and International Powers in the Gulf Security. Cham: Palgrave Macmillan / Springer Nature.

Bakeer, Ali, (2022) “Turkey–Saudi Rapprochement and Global Balance,” Al Jazeera Centre for Studies

Cook, Steven A. (2017). False Dawn: Protest, Democracy, and Violence in the New Middle East. Oxford: Oxford University Press

Friedman, Thomas L. (2018). “The Murder of Jamal Khashoggi.” The New York Times, October.

Gause III, F. Gregory. (2014). “Saudi Arabia in the Syrian Conflict.” Middle East Policy

Gause III, F. Gregory. (2021). “The Changing Regional Order in the Middle East.” International Affairs

Gonzalez, Maria,(2021) , Regional Security in the Gulf, Palgrave, New York

Gerges, Fawaz A. (2025). What Really Went Wrong: The West and the Failure of Democracy in the Middle East. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hertog, Steffen. (2020). Saudi Arabia’s Vision 2030: Challenges and Opportunities. LSE Middle East Centre. London

Hinnebusch, Raymond. (2015). The Middle East in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press

Kirişci, Kemal. (2018). "Turkey's Response to the Khashoggi Crisis." Brookings Institution, November.

Öniş, Ziya. (2021). "Turkey's Economic Challenges and Foreign Policy Adjustment." Third World Quarterly

Reuter, Thomas, (2022) , Turkey-Gulf Tensions, ME Studies Institute, Berlin
Smith, J. (2019). Middle East Power Dynamics. ME Studies Institute, London

Smith, J. (2020). Turkey and Gulf Economic Flow., Palgrave, New York

Turkish Statistical Institute (TÜİK), Foreign Trade Data 2024.

Saudi Ministry of Investment Report, Turkish–Saudi Economic Forum, Riyadh 2024.
Presidency of Turkish Defense Industries, Annual Report 2024
Khatib, Lina,(2023), "Middle East Regional Reconciliation and Stability," Carnegie Endowment for International Peace
Bakeer, Ali, (2022) "Turkey–Saudi Rapprochement and Global Balance," Al Jazeera Centre for Studies

Ulrichsen, Kristian Coates. (2014). Qatar and the Arab Spring. Oxford: Oxford University Press

Ulrichsen, Kristian Coates. (2019). Gulf Security Dynamics after Khashoggi. Carnegie Middle East Center.

Ulrichsen, Kristian Coates. (2022). Middle East Security after the Arab Spring. Oxford: Oxford University Press.

"The Trajectory of Turkish–Saudi Relations (2002–2025)"

Researcher:

Ghadir Hussein Al Takach

PhD Candidate – Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Beirut Arab University

Abstract:
This study analyzes the Trajectory of Turkish–Saudi relations from 2002 to 2025, based on the Regional Role Theory, which posits that state policies are shaped according to their perception of their role, position, and functions within the regional system. The study finds that Turkey's regional role since the rise of the Justice and Development Party in 2002 was shaped around the "central Turkey" vision, characterized by a broad engagement with the Middle East, which encouraged the development of close security and economic partnerships with Saudi Arabia during the first decade.

However, the emergence of a traditional Saudi role, focused on preserving the existing regional order and its balances, contrasted with a proactive Turkish role seeking to reshape the Arab environment after the Arab Spring uprisings, resulting in structural clashes in perceptions, values, and interests between 2011 and 2018. Turkey attempted to reproduce the regional order by supporting political Islam and expanding its influence in Syria, Iraq, and the Gulf region, whereas Saudi Arabia adopted a counter-role aimed at maintaining stability and preventing radical change. Nevertheless, the post-2019 period reveals a redefinition of both countries' regional roles due to economic, security, and international shifts, particularly in light of Saudi Vision 2030 and Turkey's economic crisis, leading to a rapprochement and a new pattern of role convergence based on pragmatic cooperation rather than ideological competition. Accordingly, this analysis demonstrates that Turkish–Saudi relations essentially reflect a dynamic interplay of competing and coordinating regional roles, with their future likely to shift from rivalry toward a functional partnership grounded in mutual interests and capabilities.

Keywords: Ideological competition, Turkey, Saudi Arabia, regional roles, regional order.